دور المنهج في توظيف الشراكة المجتمعية في التعليم العام

د. عزيزه مخضور الحارثي

دكتوراه في المناهج وطرق تدريس اللغة العربية

المقدمة:

تلعب المناهج الدراسية دورًا هامًا وبارزًا في حياة البشر فهي الأداة الفعالة التي تستخدمها المجتمعات في بناء وتشكيل شخصية الأفراد المنتمين لها وفقًا لفلسفاتها وثقافاتها ومعتقداتها، فمن المعروف أن المناهج الدراسية تعكس تطلعات وطموحات هذه المجتمعات وآمالها في المستقبل، كما تعكس الواقع الذي تعيشه هذه المجتمعات وما تعاني منه من أحداث وما يمر بها من أزمات، وقد تنبهت بعض الدول إلى هذه الحقيقة وأجرت تعديلات واسعة وشاملة وأحدثت تغيرات هائلة في مناهجها الدراسية مما أدى الى تقدم هذه الدول على كافة الأصعدة وفي كافة مجالات الحياة وحققت تقدمًا مذهلًا في شتى ضروب العلم والمعرفة.

فالمنهج المدرسي ما هو إلا وليد المجتمع بل إنه يعكس ثقافة المجتمع بكل عناصرها (المعتقدات الدينية، العادات، التقاليد، أنماط التفكير والسلوك، أساليب التربية)؛ يعتبر المجتمع المرجع الأول والأساس للمناهج التعليمية؛ لارتباطها بالنظم الاجتماعية والسياسية، ولكون المدرسة مؤسسة اجتماعية لها أكبر الأثر في التغير الاجتماعي.

مصطلحات مرتبطة بالقضية:

الشراكة:

هي "تفاعل الكيانات الفاعلة والمكونة لأي مجتمع لتحقيق التوازن في تحمل المسئوليات تجاه تنمية هذا المجتمع تنمية شاملة ومستدامة" (جودة، ٢٠٠٤، ٢٩).

الشراكة التربوية:

فتعرف بأنها "ميثاق بين طرفين أو عدة أطراف يقوم على أساس التفاعل البناء والاتصال المستمر والشفافية المطلوبة بينهما، وتتحدد بمقتضاه الأهداف والتوقعات والاهتمامات والمصالح والمسؤوليات المشتركة بينهما كشركاء متساويين" (طه، ومرسي، ٢٠٠٥، ١٧٦).

المسؤولية المجتمعية:

"استجابة الفرد نحو فهم ومناقشة المشكلات الاجتماعية والسياسية والعامة والتعاون مع الزملاء والتشاور معهم واحترام آرائهم وبذل الجهد في سبيلهم والمحافظة على سمعة الجماعة واحترام الواجبات الاجتماعية" (الرشيدي والعنزي والقصاص، ٢٠١٧، ١٣).

المدرسة المجتمعية:

"التربية التي يتم فيها إشراك البيت والمدرسة والمجتمع بأن يعملوا في إطار ديمقراطي شامل لتقديم الخدمات المطلوبة للمجتمع المحلي والتعرف على العلاقات التي تربط بينها من أجل حل المشكلات وتحسين الجهود المشتركة وتوسيع فرص التعليم لجميع أفراد المجتمع المحلي" (فهمي، ٢٠١٣، ٣٥).

مؤسسات المجتمع المدني:

"المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة"(حسين، ٢٠٠٧، ٢٥٦).

الشراكة المجتمعية:

"هي عملية تستهدف خلق الاتفاق والتعاون بين كافة قوى المجتمع من حكومات محلية وقومية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص في جهود تحسين نوعية الحياة في المجتمع". (Brown،2003 ،22 .p).

"هو ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة وخدمات في كافة المجالات، وهؤلاء الأعضاء قد يكونون أفراداً أو جماعات أو مؤسسات" (العجمي، ٢٠٠٧، ١٦٤).

وتعرف الشراكة المجتمعية بأنها:" الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعة سواء مادية أو عينية، كما يمكن تحديدها أيضا بأنها مسئولية اجتماعية التعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل

أطراف المجتمع والتنسيق بينها من أجل تحقيق الصالح العام في المجالات المختلفة في المجتمع" (الرشيدي والعنزي والقصاص، ٢٠١٧، ١١).

الشراكة المجتمعية في التعليم:

وتعرف بأنها:" الارتباط الكامل في المجتمع بجميع مؤسساته في التعليم، ويتضمن التفاوض والمشاركة والمسؤولية في صنع القرار، والتخطيط المشترك والتنفيذ والمتابعة والمساءلة عن الأداء والتقويم، ويتبلور مفهوم المشاركة في التطوير في إحداث تغييرات ضرورية في نظام التعليم لتمكين فئات المجتمع من المشاركة في صنع القرارات المجتمعية التي تؤثر في التعليم، وزيادة وعيهم باحتياجاتهم ومشكلاتهم التعليمية، والاستخدام الأمثل والكامل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التعليمية" (شورة، ٢٠٠٧، ١٠١٦).

" توفير الفرص والمجالات أمام أعضاء المجتمع الخارجي لإبداء آرائهم وتقديم الدعم الذي يساعد على تحقيق المبدأ الرئيس للمشاركة في التعليم وهو الديمقراطية، وخاصة إذا كان أعضاء المجتمع الخارجي لديهم إحساسا جيدا بالظروف والأحداث المحيطة بهم، والتي تجبرهم على توفير وتقديم مزيد من الدعم والتسهيلات للارتقاء بمستوى العملية التعليمية وتحقيق أهدافهم ومطالبهم" (حسين، ٢٠٠٧، ٢٢٤).

"هي الجهود التي تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها في التعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة، والعملية التعليمية، وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتي تهتم بالارتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة وكعمليات مترابطة وإجراءات بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في المجتمع" (الرشيدي والعنزي والقصاص، ٢٠١٧، ١١).

وتعرفها الباحثة بأنها توجه الأفراد ومؤسسات المجتمع وتفاعلهم لمعايشة ظروف المجتمع، بدافع من الشعور بالانتماء والمسؤولية، للإسهام في تطويره من خلال مؤسساته التعليمية.

توجهات تدعيم الشراكة المجتمعية في التعليم:

يوجد توجهان متناقضان قد يتخذان في تدعيم الشراكة المجتمعية في إدارة التعليم:

- توجه الكفاءة والفعالية الذي يري أن اللامركزية تمكن إدارة المدرسة من تحسين خدماتها إذا ما كانت أكثر قربا من المشاركين في العملية التعليمية، ويرتبط هذا التوجه بوجهة النظر التي تؤكد على أن اللامركزية تجعل إدارة المدرسة أكثر التزاما بإشباع حاجات ومتطلبات المجتمع.
- أما التوجه الثاني فيركز على افتراض مفاده أن المبادرات المحلية التي تقرب بين المدرسة والمجتمع قد تولد شعور بالملكية، وتفعل المحاسبية، وتؤكد على جودة المحتوي، وأن المتطلبات التعليمية يتم تحديدها، وتتفق مع الظروف السائدة، وفي هذه العملية تلعب الشراكة المجتمعية دورا رئيسا في الجهود الهادفة إلى زيادة معدلات الشراكة وتحسين النظام المدرسي ومخرجات عملية التعلم (حسين، ٢٠٠٧، ٢٥).

مكونات الشراكة المجتمعية في التعليم:

الشراكة المجتمعية في التعليم لها ثلاثة أركان أساسية هي: الأفراد، والدولة، والمجتمع، والشراكة بين هذه المكونات الثلاثة الاعتراف ضرورية لا غنى عنها، وينبغي تحقيق التوازن فيما بينها، ولابد أيضا من بأن لكل منها مجالا تجيد فيه وتبرز فيه قدراتها الخلاقة، ودورا يناط بها أداؤه لتحقيق أهداف المجتمع ورفاهيته.

١- **الأفراد:** وهم أكثر أركان علاقة المشاركة في التعليم وضوحا لأنهم أكثر من وجود مادي، فهم حقوق وحريات، لذا فلا وجود للفرد دون المجتمع، ولا وجود للمجتمع دون الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم. والأفراد هم المستفيدون الأوائل من إصلاح وتحسين المؤسسات التعليمية بحيث تحقق طموحاتهم وتكسبهم المهارات اللازمة لمواجهة الحياة العملية.

٢- **الدولـة:** وهـي السلطة السياسية، وتمثل حلقة الوصل بين المجتمع ومصالحه والأفراد وحقوقهم، وتتضمن الدولة أجهزة ومؤسسات لها دور بارز في المشاركة المجتمعية في التعليم، منها:

- **وزارة التربيـة والتعليم والمستويات الإداريـة التابعـة لهـا:** وتعتبر الركن الرئيسي للمشاركة المجتمعية في التعليم، حيث أنها أداة الدولة الإدارة، وتنفيذ السياسة التعليمية، وتحكم إدارتها للتعليم التشريعات الوحدات محلية ترتبط ببعضها من خلال علاقات تنظيمية محددة، ومنها المستوي القومي ويتمثل في الوزارة ذاتها، والمستوى الإقليمي، ويتمثل في المديريات التعليمية للمناطق أو المحافظات، والمستوى المحلي، ويتمثل في الإدارات التعليمية على المستوى المحلي للمدينة، والمستوي التنفيذي (الإجرائي) ويتمثل في الإدارة المدرسية.
- **الجامعات ومراكز البحث العلمي**: تعتبر الجامعات ومراكز البحوث العلمية مؤشرا يدل على مدى تطور المجتمع وتقدمه، ويتمثل الدور الذي تقوم به الجامعات ومراكز البحث العلمي في المشاركة المجتمعية في التعليم فيما توفره من بيانات ومعلومات متغيرة ومتجددة وفقا لتطور العلوم والمعارف الإنسانية وفنون الإنتاج، وما يمكن أن تقدمه من حلول للمشكلات التعليمية، وإعداد المعلمين والمديرين والعاملين في مجال التعليم، وتدريبهم من أجل تنمية مهنية مستمرة.
- **المؤسسات الإعلامية**: وتتمثل في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والقنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، وتستمد هذه المؤسسات قوتها من خلال قدرتها على التأثير في الرأي العام وتشكيله وتزويده بالمعارف والمعلومات، وقدرتها على كشف الإيجابيات والسلبيات، كما تقوم باقتراح الحلول البديلة، كما تعتبر أداة لتحفيز وتوجيه مؤسسات المجتمع على المشاركة الفعالة في تحسين وتطوير المؤسسات التعليمية.
- **المجتمع:** هو أكثر المكونات أهمية وإلحاحا – ولكن ربما يبدو أقل. وضوحا وأكثر هلامية–، فالمجتمع أكثر من مجرد مجموع الأفراد المكونين للجماعة،

حيث يمتد إلى التاريخ وينصرف إلى المستقبل أيضا. فالمجتمع حقيقة مادية وتاريخية يعبر عن الاصالة ويحمل رسالة حضارية، ويفتح باب الأمل والمستقبل، ويمكن تحديد عناصر المجتمع المشاركة في التعليم كما يلي:

- **القطاع الخاص ورجال الأعمال**: وتقع على هذا الركن مسؤولية اجتماعية، كشريك متضامن مع الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق والخصخصة، ويتمثل دوره في المشاركة المجتمعية في قدرته على إقامة المشروعات والبرامج التعليمية والتنموية ، بالإضافة إلى توفير التدريب المناسب والمهارات اللازمة للعمل من خلال الملاءمة بين ما يدرسه الطالب وبين ما يواجهه ويمارسه في الحياة العملية.
- **مؤسسات المجتمع المدني**: وتقوم مؤسسات المجتمع المدني من خلال عمله بالإسهام في المجال التعليمي بقسط كبير، حيث استطاعت هذه المؤسسات أن تقدم خدمات ومساعدات في ميدان التعليم، فعملت على إنشاء دور الحضانة و رياض الأطفال وعدد من المدارس للمراحل المختلفة، وفتح فصول التقوية للطلاب في مختلف المراحل التعليمية، وأندية اجتماعية وثقافية للأطفال والشباب ومدارس خاصة وعامة إذا كان المجتمع في حاجة إلى ذلك.
- **الآباء وأولياء الأمور**: يستمد الآباء وأولياء الأمور أهميتهم من مسؤولياتهم المباشرة عن تعهد أبنائهم بأسباب النمو والحياة والترفيه، ودورهم الهام في التنشئة الاجتماعية وحاجة المؤسسات التعليمية لمؤازرة البيت والأسرة الجهود التعليم وتحقيق أهداف العملية التعليمية، وما يواجهها من صعوبات سواء كانت نابعة من ظروف محيطة بالبيت وتفرض التعاون ليتم من الجانبين التغلب عليها أو نابعة من سوء فهم للمتغيرات الحادثة في طرق التدريس أو نابعة من قصور التمويل الحكومي للمؤسسة التعليمية مما يفرض على الطرفين التفاهم وتبادل الآراء والتعاون والشراكة للتغلب على ما يواجه العملية التعليمية من صعوبات.

- **المجالس الشعبية المنتخبة**: تملك هذه المجالس طبقا للقواعد القانونية حق الرقابة على أداء وزارة التربية والتعليم، وحق مراجعة خطط تطوير التعليم، وحق اعتماد ميزانية التعليم بالإضافة إلى سلطة سن القوانين والتشريعات وهذه المجالس ممثلة للمواطنين، ومن أمثلتها مجلس الشعب والشورى، والمجالس الشعبية المحلية.
- **الهيئات الدولية**: تلعب الهيئات الدولية دورا بارزا في تطوير التعليم وتدخل كشريك فعال في إدارة التعليم من خلال التأثير في المناهج والبرامج التعليمية وفي السياسة التعليمية، مثل منظمات الأمم المتحدة اليونسكو)، (اليونسيف)، (وبرنامج الأمم المتحدة الألماني)، (ومنظمة الأغذية)، (ومنظمة التعاون الاقتصادي)، وتقوم هذه المنظمات بتقديم المعايير الإرشادية لتطوير التعليم والتنمية البشرية استنادا إلى خبرتها الواسعة واستشرافها للمستقبل.
- **مؤسسات التمويل المحلية والأجنبية**: تلعب مؤسسات التمويل والهيئات المانحة دورا هاما في المشاركة في مجال التعليم من خلال ما تقدمه من دعم وتمويل لبعض المشروعات سواء تم تنفيذها من خلال وزارة التربية والتعليم أو من خلال القطاع الخاص أو بواسطة الجمعيات الأهلية، وتستمد هذه المؤسسات قوتها النسبية من قدرتها على توفير التمويل أو التدريب لبناء قدرات الطلاب (حسين، ٢٠٠٧، ١٤٣-١٤٦).

مجالات الشراكة التربوية التنفيذية، وفق ما ذكره الشريف في استراتيجيته المقترحة: (الشريف، ٢٠١٦، ٤٧٧-٤٧٩)

الأهداف الاستراتيجية للشراكة التربوية	مجالات الشراكة المقترحة
-تعزيز القدرة الوطنية على التوجيه المؤسسي والرقابة الحكومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم.	– الشراكة في تخطيط القدرة الاستيعابية لمنظومة التعليم. – الشراكة في تحسين الأداء التعليمي للمعلمين. – تنمية جانب المسؤولية لدى الطلبة. – الشراكة في التخطيط لمناهج معاصرة، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية صفية ولا صفية، ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل.
-التحول من الجمود إلى المرونة في أساليب وآليات التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع وفق المنظور الاستراتيجي للدولة.	– الشراكة في توفير فرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز. – الشراكة في إيجاد سبل التحفيز وتنمية الإبداع والتميز لدى المعلمين. – الشراكة في التخطيط لتوظيف قدرات ومهارات هيئة التدريس. – الشراكة في تلبية احتياجات المجتمع التعليمي. – الشراكة في برامج العناية بشؤون ذوي الاحتياجات الخاصة وتلبية احتياجاتهم وتنمية قدراتهم الخاصة – الشراكة في تعزيز برامج التدريب للمعلمين والمديرين والمفتشين.
-التحول من التجانس إلى التنوع في تناول احتياجات ومشكلات العملية التربوية مما يتيح مشاركة الجهات والمؤسسات المعنية وذات الصلة في المجتمع.	– الشراكة في تطوير برامج الدراسات العليا بما يتلاءم والاحتياجات الفعلية. – الشراكة في وضع خطط البحث العلمي الخاصة بمراحل التعليم المختلفة. الشراكة في تنفيذ المشروعات البحثية المتخصصة. – الشراكة في التخطيط لتلبية الاحتياجات التعليمية المستقبلية لمجتمع المعرفة وحاجات سوق العمل. – الشراكة في تنفيذ برامج الجودة لزيادة فعالية الخدمة التعليمية. – شراكة الهيئات المهنية في تصميم المقررات وتقييمها تحقيقا لمعادلة

	التخصصات البيئية. – الشراكة في تشجيع الاستثمارات التعليمية الفعالة على المدى البعيد
–تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.	– الشراكة في تطوير أنظمة ولوائح التعليم بمراحله. – الشراكة في وضع برامج التحفيز والإنتاجية. – الشراكة في تنمية المهارات القيادية والتكامل في مهام مؤسسات التعليم العالي. – الشراكة في تعزيز التواصل وتبادل الخبرات بين الجامعات. – نظام تحليل البيانات ومؤشرات الأداء. – الرقابة على سبيل العناية الصحية، وتوفير شبكة مواصلات آمنة لضمان أمن الطلاب.
–العمل على تطوير المهارات، والقدرات وإيجاد أفضل سبل التحفيز والمكافآت.	– الشراكة في الإنفاق على البحوث العلمية لدعم الابتكارات بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى – الشراكة في العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية البحثية والابتكارات، من خلال توظيف نتائجها.
–الارتقاء بأداء الموظفين وزيادة مؤهلاتهم وتطوير مهاراتهم.	– الشراكة في توفير شبكة تعليمية فائقة السرعة. – الشراكة في تطوير التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد. – الشراكة في تطوير نظم المعلومات في التعليم بمراحله. – الشراكة في توفير وتطوير البنية التحتية التكنولوجية. – الشراكة في إعداد محتوى معرفي رقمي. – الشراكة في تأسيس الجامعات الافتراضية.

دور الأسرة:

الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يتم فيها تشكيل الشخصية للأبناء، وهي التي تعزز القيم الاجتماعية والدينية في سلوك الناشئ، كما تعمل على ترسيخ الهوية الثقافية وتنمية الذات الإنسانية لتتم عملية التفاعل الاجتماعي والمشاركة في تحمل المسؤولية إزاء المجتمع.

وترى بعض الدراسات أن العلاقة بين البيت والمدرسة تتخلص في النماذج التالية (الزكي، ١٤٣١، ٧٦٩):

١- النموذج الوقائي:

وهو نموج كان شائعاً، ويستهدف خفض الصراع بين الآباء والمربين، ويستند على أن الآباء يفوضون المدرسة مسؤولية تعليم أبنائهم، وأنهم يضعون في أعناق المعلمين بالمدرسة المسئولية عما يحققه الأبناء من نتائج، وإن المعلمين يقبلون التفويض بهذه المسئولية، وفي ظل ذلك يصبح اشتراك الآباء في صنع القرار أو مشاركتهم في حل مشكلة ما أمر غير سليم، وتدخلاً غير مقبول في وظائف المعلمين.

٢- نموذج انتقال المدرسة إلى البيت:

يعترف هذا النموذج على النقيض من النموذج الوقائي بالتفاعل المستمر بين البيت والمدرسة وبالدور المهم الذي يقوم به الآباء في ترقية تحصيل أبنائهم، ولذلك فإنهم يعاونون أبناءهم في بدء حياتهم المدرسية، ويشجعونهم على النجاح في المدرسة، وينقلون إليهم القيم والمهارات والاتجاهات التي يتمتع بها أولئك الذين ينجحون.

٣- نموذج إثراء المنهج:

الهدف من هذا النموذج توسيع المنهج المدرسي من خلال دمج إسهامات الأسر فيه، ويستند هذا النموذج على افتراض أن لدى الأسر خبرات قيمة يمكن أن تساهم بها، وأن التفاعل بين الآباء وهيئات التدريس في تنفيذ المنهج من شأنه أن يوفر فرصاً أفضل لتحقيق أهداف المدرسة، كما يتيح الفرصة ليكون المنهج المدرسي أكثر تعبيراً عن أراء التعلم وتاريخه وقيمه وأنماطه لدى جميع الطلاب على اختلافاتهم.

أهمية الشراكة المجتمعية:

١. إن ارتباط المدرسة الحديثة كمجتمع محدود بالمجتمع الكبير أصبحت ضرورة للعديد من الأسباب نذكر منها:

- تعد المدرسة أداة المجتمع في تنشئة الأبناء، بما يتواءم مع قيمه واحتياجاته، فالتعليم عملية تغيير للأفراد والمجتمع، كما أن المدرسة تنظيم يعمل على إعداد الطلاب لمواجهة احتياجاتهم من جهة ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى، ولذلك فالتعليم الذي يفتقد النظرة المجتمعية يجعل المدرسة منعزلة عن المجتمع.
- أصبحت مشكلات الطلاب –أكثر من أي وقت مضى– تعبر عن انعكاسات لقضايا مجتمعية مما يتطلب اتصالًا وثيقًا بين المدرسة والمجتمع لإمكان مواجهة هذه المشكلات باعتبار أن مصادر هذه المشكلات لم تعد تتأثر بالمدرسة أو الأسرة فقط بل بالمجتمع عامة.

٢. لن ينهض بمجتمع الغد سوى إنسان الغد الذي يعتبر التعليم والتدريب ضرورة حياة وتقدم: ومسؤوليتنا المستمرة إزاء مستقبل هذا الوطن، أن نضمن له أجيالا قادرة على مواجهة تحديات المستقبل تمتلك استقلالية الفكر والرأي، وتتسلح بالعلم الغزير والفكر المستنير والمعرفة الصحيحة التي تطلق ملكات الابتكار، وتنمي روح المبادرة والإبداع، ومن هنا فإن تطوير التعليم والتدريب ينبغي أن يظل المشروع القومي الأكبر في مجتمعاتنا العربية.

٣. الإيمان بأن اللامركزية في مجال التعليم تنطوي على العديد من المزايا، ومن بينها:

- في حالة الإدارة اللامركزية تستطيع من الناحية النظرية، أن تقوي وتكمل إجراءات توسيع نطاق المشاركة الشعبية، وبذلك تحقق التآزر الاجتماعي.
- يفترض أن السلطات الإقليمية والمحلية تتميز بقدرتها على الحصول على المعلومات بدقة وبسرعة وبصورة أكثر ارتباطًا بمشكلات واحتياجات المجتمع والأفراد.

- السلطات المحلية والإدارة المدرسية يمكنها مواكبة الأداء بشكل أفضل، والتمكين من خضوع المعلمين والمسؤولين الآخرين للمساءلة بما يؤدي في النهاية إلى تجويد العملية التعليمية.
- وتأتي المكاسب المحتملة نتيجة تحقيق اللامركزية في أنها تؤدي إلى تشجيع المزيد من الرقابة على عملية اتخاذ القرار على مستوى المدرسة من خلال مشاركة الآباء والمجتمع.

ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى وضع ترتيبات جديدة بين وزارة التربية التعليم والمحليات فقد ثبت من تجارب الدول الأخرى أن تحقيق اللامركزية يمكن أن يسهم في علاج المشكلات التعليمية الشائعة مثل نقص التمويل، وانخفاض معدل التحصيل، وضعف تدريب المدرسين، وارتفاع معدلات التسرب وغيرها.

٤. التأكيد على أهمية دور المجتمع ومؤسساته ورجال الأعمال والجمعيات الأهلية في المشاركة وفي تنمية جميع عناصر العملية التعليمية: وفي مقدمتها تطوير وتحديث التعليم، وإنشاء مدارس جديدة، ووضع أسلوب لإدارة بعضها بواسطة المجتمع باعتباره شريكًا أساسيًا، وذلك لعدة أسباب، منها:

- ضعف موارد الدولة ووجود منافسة شديدة حولها، وكذلك ضعف مواقف التعليم في هذه المنافسة، فمشكلة التمويل ترتبط بالتنمية التي ارتفعت تكاليفها ارتفاعا كبيرا خلال الأعوام القليلة الماضية بشكل أدى إلى تزايد القصور في الإيرادات المتاحة لمواجهة هذا الارتفاع المقابل في التكاليف التعليمية، مما يسبب مشكلة أساسية للحكومة يصعب تجاهلها، ويفتح الباب أمام المشاركة المجتمعية لحل هذه المشكلة العويصة مع بقاء دور الدولة في موقعه الرئيس الذي يجب أن يعطي ما يستحقه من أولوية.
- ارتفاع الوعي لدى الآباء والأمهات بأهمية التعليم، ومن ثم زيادة حجم الطلب على التعليم لدرجة أنه تجاوز إمكانات المدارس الرسمية.

٥. تعتبر الشراكة المجتمعية في التعليم ضرورة ملحة لمواجهة التغير، فمن الواضح أن التغير السريع سمة رئيسة في عالم اليوم، من حيث السرعة والكم والكيف، ومن ثم فالنظام التعليمي مطالب بالاستجابة للاحتياجات المجتمعية، حيث يعد التعليم أهم صناعات المجتمع المعاصر.

٦. تعمل الشراكة المجتمعية في التعليم على تقليل المقاومة الجماهيرية: وتحقيق تعاون الجماهير لاتخاذ القرارات الهامة الخاصة بالأبعاد والعمليات المادية والاجتماعية والسياسية للتنمية بما يحقق الاستقرار الاجتماعي (حسين، ٢٠٠٧، ٢٣٧-٢٤٠).

ولعل ما جاء به تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين تحت عنوان القيم الثقافية العامة مثالا لأهمية تفعيل الشراكة المجتمعية، والتي علينا تنميتها ورعايتها لتحقيق أخلاق عالمية وتفاعل كوني لحضارة الإنسان:

١. الوعي بالحقوق الإنسانية مع الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

٢. الإيمان بقيمة الإنصاف الاجتماعي والشراكة الديمقراطية في اتخاذ القرار مع الحكومة.

٣. فهم الفروق الثقافية والإلمام الكافي بالتعددية وفلسفة التسامح معها.

٤. تطوير روح الرعاية والعناية

٥. تعزيز الروح التعاونية.

٦. تشجيع روح المغامرة والقيام بمشروعات جديدة.

٧. رعاية الابتكار والحث على تقييمه واستشعار بذوره.

٨. تفتح العقل وتهيئته للتغير.

٩. تأصيل الإحساس بالالتزام نحو حماية البيئة والتنمية المستمرة (الرشيدي والعنزي والقصاص، ٢٠١٧، ٧٩).

أهداف الشراكة المجتمعية:

تسعى الشراكة المجتمعية في التعليم إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحسين وتجويد المناهج الدراسية.

٢. توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي كتدريب وتأهيل المعلمين، وبناء المناهج المتطورة وتطوير إدارة التعليم، وتشريعاتها، وتجويد نوعية التلاميذ بغية إصلاح التعليم وتطويره.

٣. تبادل الأفكار والخبرات بين المدرسة والمجتمع المحلي بما يسهم في دعم تطوير المناهج الدراسة، وتحقيق التطور والتنمية لكل من المدرسة والمجتمع.

٤. تعميق جهود مجالس الآباء في المدارس، ومساندتها بما يقوي العلاقة بين البيت والمدرسة ويعزز قيم الشراكة الاجتماعية والمسؤولية والانتماء للوطن ويدعم الاتجاه الإيجابي نحو المدرسة والمجتمع.

٥. الشراكة تنمي لدى الأفراد والمؤسسات قيم الانتماء والمسؤولية الاجتماعية.

٦. الاستفادة من الخبرات والتجارب حيث يمكن لكل مشارك أن يقدم المعلومات والخبرات والمهارات التي لديه على أساس من الأمانة والصدق.

٧. تعميق روح التعاون بين أطراف الشراكة في إدارة التعليم، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للنظام التعليمي ويعني بالتعاون في إنجاز وتحقيق الأهداف التعليمية وغيرها أو على المستوى الخارجي للنظام، ويعني بإقامة جسور من التعاون الفعال مع مؤسسات المجتمع وأفراده.

٨. تقليل السلبيات التي تعاني منها المدارس وبخاصة المترتبة على أسلوب المركزية الشديدة في إدارتها، والتي يصاحبها تحويل الإدارة المدرسية إلى مجرد أداة للتنفيذ والتصديق، فالشراكة المجتمعية هي جوهر تخطيط للتعليم في إطار من اللامركزية.

٩. تعميق أهمية العمل الجماعي بين المدرسة ومؤسسات المجتمع بما يسهم في حل كثير من المشكلات التعليمية.

١٠. تحسين مخرجات التعليم بما يحقق متطلبات سوق العمل من خلال تعزيز الشراكة في تحسين المدخلات والعمليات.

١١. تحسين نوعية التعليم وإنجاح الأنشطة الطلابية التي تعمل على تعزيز اهتمام أولياء الأمور بأبنائهم وبناتهم، وغرس القيم الحسنة والنبيلة في ذواتهم، وكذا ربط المدرسة بالأسرة والمجتمع وتعزيز التعاون فيما بينهم(حسن،٢٠١١،١٤٠–١٤٤)

مبررات الشراكة المجتمعية واستثمارها في تنمية شخصية الطلاب:

١.إن العلاقة الإيجابية بين المدرسة والأسرة تعتبر عاملًا حاسمًا في رفع مستوى التحصيل العلمي للطالب وتحسين العملية التعليمية والتربوية في آن واحد، وأن هذه الفاعلية المشتركة بينهما تحقق الانسجام الحقيقي ما يتعلمه الدارس في البيئة المدرسية وبين ما يتعلمه في الأسرة، والتي في محصلتها الأخيرة تنعكس على تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية الاجتماعية، وهي في نفس الوقت عملية بناء علاقة وثيقة بين المدرسة والأسرة كأحد مؤسسات المجتمع المحلي.

٢.تجميع الجهود المختلفة رسمية وغير رسمية، فردية أو جماعية وتوجيهها نحو إيجاد ثقافة مجتمعية للعمل التطوعي عن طريق ذوي الخبرات والكفاءات المتوفرة، يتم توجيهها نحو العملية التعليمية التي هي بمثابة تحقيق الأمن الوطني والأسري للمجتمع.

٣.إن المجتمع أوجد المدرسة من أجل خدمة أبنائه وإعدادهم لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمر بها المجتمعات اليوم، وحتى يتحقق ذلك لابد من إحداث الفاعلية والتأثير الفعلي بين الأفراد والمجتمع وقيام كلا منهم بمسؤولياته المستقبلية تجاه المدرسة، وتفعيل دورها إزاء المجتمع.

٤.إن من أبرز السمات التي تتميز بها مجتمعاتنا المعاصرة أنها تتسم بالتغير السريع في شتى مجالات الحياة، وبناء على ذلك تواجه المدرسة اليوم – باعتبارها المؤسسة التي تعمل على نشر المفاهيم والمبادئ التربوية التي تعزز القيم الإنسانية والحضارية المعاصرة – تحديات كثيرة لما أفرزته العولمة من تغيير في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٥.لم يعد بمقدور المدرسة أو الأسرة بمفردهما المواجهة وتحمل النتائج في ظل اجتياح العولمة بمزاياها وعيوبها للثقافات، وبما أفرزته من متغيرات عديدة داخل المجتمع ومن تحولات ثقافية وتربوية الأمر الذي أدى إلى قناعة لدى القائمين على التربوي من أن الأولوية التي لابد من التركيز عليها لمواجهة التغيرات المقبلة، ضرورة إرساء مفهوم جديد يؤكد على أن التربية مسؤولية الأمة بكافة قطاعاتها وليست مسؤولية القطاع الحكومي وحده.

٦.المدرسة لم تعد مكان يتلقى فيه الطلبة كميات من المعرفة عن طريق الحفظ والتلقين، إنما أصبحت مكان يهدف إلى مساعدة الطلبة على اكتساب أساليب ومهارات التكيف الإيجابي مع أنفسهم والبيئة الاجتماعية والواقع المجتمعي المتغير، وأيضا أصبح لها مسئولية تجاه المجتمع، وتساهم في حل المشكلات الاجتماعية والمهنية والصحية والثقافية، فهي تعتبر مركز إشعاع فكري وثقافي لمجتمعها.

٧.إيجاد شراكة حقيقية والاتفاق على سياسة صريحة بين المنزل والمدرسة ووجود بيان متفق عليه للأدوار، والمسؤوليات، والتوقعات لتحقيق رعاية شمولية للطلاب.

٨.أن كفاءة وفاعلية أي نظام تعليمي يعتمد على درجة تفاعله وانفتاحه وتوافقه مع بيئته المحيطة التي منها يستمد موارده وإليها يقدم مخرجاته.

٩.تغيير الاعتقاد السائد لدى أولياء الأمور بأنه إذا لم يكن هناك مشاكل سلوكية أو تعليمية تستدعي حضوره إلى المدرسة، فهذا يشعره بالراحة و الطمأنينة عن مستوى ابنه وبالتالي يقطع التواصل مع المدرسة (الرشيدي والعنزي والقصاص، ٢٠١٧، ١٥١-١٥٣).

مبادئ ضمان تحقيق الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي لأهدافها:

لضمان تحقيق فعالية الشراكة المجتمعية تؤكد "rose " أنه يتعين توافر الحوافز والدوافع لدى المجتمع الخارجي للاستفادة بصورة جيدة من الموارد المدرسية، وذلك لن يتحقق إلا إذا كان هناك اتفاقا وتناسبا بين الموارد المجتمعية والمعايير القومية التي تحددها وزارة التعليم للوفاء بها، بمعنى أنه إذا كان هناك تعارض بين

مطالب وموارد المجتمع والمعايير القومية للعملية التعليمية فلن تكون هناك جدوى وفعالية للمشاركة المجتمعية في أي من الفعاليات والعمليات المدرسية (حسين، ٢٠٠٧، ٢٣٠).

ولكي تتحقق أهداف الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي اقترح "الشخيبي" بعض المبادئ التي يمكن الأخذ بها، من أبرزها:

١- إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة.

٢-تشجيع المدرسة على الانفتاح على المجتمع المحلي.

٣-تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن يتم فيها الشراكة.

٤- تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير التعليم وحل مشكلاته؛ بغض النظر إذا كان مصدرها داخل أو خارج المدرسة.

٥- تحديد المهام والمسؤوليات التي يجب أن تقوم بها المدرسة أو المؤسسات المجتمعية الأخرى.

٦-منح مدير المدرسة الدور الأكبر وحرية التصرف وصناعة القرارات واتخاذها؛ وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بالعمليةالتعليمية بالمدرسة.(الشخيبي٢٠٠٤،٩٢-٩٣)

معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية:

معوقات ترجع إلى المجتمع نفسه، مثل:

١. قصور وسائل الإعلام في نشر ثقافة الشراكة المجتمعية وتكريم النماذج الفعالة والناجحة.

٢. عدم وجود قنوات اتصال فعالة بين المدرسة والمجتمع المحلي لعرض الانجازات التي تحققها المدرسة.

٣. المشاركة في الحياة العامة كثيرا ما تكون في حدود الاهتمامات والمصالح الخاصة.

٤. ضعف الإقبال على حضور جلسات مجلس الأمناء خوفا من التورط في تبرعات مادية أو مشاركة مادية.

٥. عدم توافر الوقت أو الجهد أو المال.
٦. تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لبعض الأسر.
٧. غياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني.

معوقات ترجع للمؤسسة التعليمية، مثل:

١. عدم تفعيل مبدأ اللامركزية في عملية صنع واتخاذ القرار في المستويات المختلفة.
٢. تعدد وتعارض القوانين والنشرات المنظمة للعمل داخل المؤسسة التعليمية.
٣. وجود تجارب سابقة فاشلة ومحبطة.
٤. عدم تواجد قاعدة بيانات محدثة عن مؤسسات المجتمع المدني وخدماتها وكيفية الاتصال بها.
٥. عدم تنفيذ برامج لخدمة البيئة المحلية وعدم تكريم النماذج الناجحة في تفعيل الشراكةالمجتمعية.
٦. تعارض المصالح (مثل الاعتقاد بأن نشر احتياجات المدرسة تدل على ضعف الإدارة) (الرشيدي والعنزي والقصاص، ٢٠١٧، ٢٣٤).

نماذج مميزة في الشراكة المجتمعية عالميا وعربيا:

لقد اتجهت معظم الدول المتقدمة نحو تطبيق لا مركزية التعليم، وقامت بتفعيل الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية (الرشيدي والعنزي والقصاص، ٢٠١٧، ٦٣-٦٩):

في الولايات المتحدة الأمريكية: يسود النظام اللامركزي في التعليم، حيث إنه وفقا للدستور استبعدت الحكومة الفيدرالية عن ضبط التعليم، وتكفلت بهذه المهمة، حكومة كل ولاية، من خلال المجالس التربوية، ولكل منطقة مدرسية، داخل الولاية مجلس خاص، له مطلق الاستقلال في إدارة شؤون المدارس التابعة له، تمتد صلاحياته إلى فرض ضرائب محلية، للإنفاق على المدارس، وفقا لاحتياجاتها المالية.

ويشير ستينيت إلى أن بعض المناطق تبت الإبداع في المناهج، كقوة دافعة أساسية، في جهودها نحو اللامركزية، التي زادت من التزام الهيئات، وتضاعف المسؤولية على المخرجات التعليمية، وانخراط أولياء الأمور في النشاط المدرسي، وتحسين آلية اتخاذ القرارات التربوية والتعليمية.

بينما في اليابان: التي يعد التعليم سر تقدمها وتفوقها، نرى تمازجا بين المركزية واللامركزية، حيث إنه في الوقت الذي تسمح فيه الدولة ، لكل مقاطعة بتشكيل مجلس تعليمي خاص بها، تعطى له المزيد من الصلاحيات، ويمثل السلطة المسؤولة عن التعليم وإدارته وتنفيذه، في نطاق مدارس المقاطعة، نجد الإدارة المركزية، ممثلة في وزارة التربية والتعليم، هي المسئولة عن التخطيط، لتطوير العملية التعليمية، على مستوى الدولة ، إلى جانب إدارتها للعديد من المؤسسات التربوية، بما فيها المعاهد التكنولوجية والفنية المتوسطة، وهي التي تعتمد الإطار العام للمقررات، في كافة المواد الدراسية، للمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، مع توفير مرونة كافية، وإدارة مدرسية، قادرة على التحفيز للتفوق والإبداع.

وتعد تجربة لا مركزية التعليم في فرنسا: حديثة العهد نسبيا، فمنذ عهد لويس الرابع عشر، وحتى عام ١٩٨١م، ظل النظام التعليمي مركزيا، وكان الرأي السائد أن الدولة تحقق استقرارها، إذا أحكمت قبضتها على كل ما يتعلق بأمور التربية والتعليم، إلا أنه منذ العام ١٩٨٢م، تحول النظام التعليمي إلى اللامركزية، حيث انتقلت السلطات والمسؤوليات التي كانت حكرا على الوزارة، إلى المؤسسات التربوية المحلية.

كذلك الحال في الصين: التي أحدثت ثورة حقيقية في إصلاح تعليمها، بعد القرارات التي وافقت عليها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم، وكان من بين الأهداف، المأمول تحقيقها من الإصلاح، «القضاء على نقاط الضعف، والجمود الإداري، في نظام التعليم»، و«تطبيق نظام جديد للتعليم الإجباري، مدته تسع

سنوات»، و«أن تكون الإدارة والتمويل لا مركزيا، بالنسبة للتعليم الإجباري الأساسي»..

ومن أهم محاسن اللامركزية في الصين: أنها ساهمت بشكل فاعل، في دمج النظام التربوي باقتصاد السوق الناشئ.

وكانت كلٌّ من فنلندا، وإيطاليا، قد استفادت بشكل كبير في تحسين جودة التعليم، من خلال اتجاهها نحو اللامركزية.

وفي إنجلترا بدار التعليم لا مركزيا، حيث تعتبر السلطات التعليمية المحلية LEA هي المسئولة عن إدارة التعليم، وبدورها تفوض معظم اختصاصاتها، للمؤسسات التعليمية التي تقع في دائرتها، وتعطى صلاحيات واسعة المجالس المدارس، كما تفعل الشراكة المجتمعية بشكل كبير. والتدخل الوحيد من الإدارة المركزية، يكون من قسم التربية والعلم DES، بهدف «ترقية التعليم وتطويره، والوقوف على كيفية تقديم الخدمة التعليمية، بشكل يدعم الديمقراطية، وتكافؤ الفرص، ويحقق العائد المأمول من التعليم».

وميزانية التعليم في بريطانيا، تتكفل الإدارة المركزية، بتدبير نحو ٦٠% منها، بينما الـ ٤٠% الباقية، تتحصل عليه المقاطعات من عوائد الرسوم والضرائب.. ومن الناحية الإدارية، فإن المدارس الحكومية (غير الخاصة)، هي مدارس أنشأتها السلطات التعليمية المحلية، ومدارس تمولها هذه السلطات ولكن إنشاؤها كان من قبل هيئات تطوعية.

تجارب عربية ومحلية:

تصاعد الحديث عن لا مركزية التعليم، منذ أواخر القرن الماضي، إلا أن التطبيق لم يكن مكتملا، حيث احتفظت وزارات التربية والتعليم، بمجمل الصلاحيات التنظيمية والادارية، ومن الدول التي لها تجارب، في التوجه نحو اللامركزية، لبنان، وتونس، والمغرب، وسوريا، حيث تبنت هذه الدول استراتيجيات تعليمية للتطوير، وإعادة النظر في الهياكل الإدارية، والبنيات التنظيمية للأجهزة المعنية، بما يحقق

مزيدا من المرونة والتواصل، على المستويين الأفقي والرأسي، وإصدار تشريعات للحد من المركزية، لصالح اللامركزية.

وفي مصر: من تطبيقات دعم اللامركزية وتفعيل الشراكة المجتمعية والتي حققت بعض النجاحات: تجربة محافظة الإسكندرية التي أثمرت النتائج التالية:

١. اتباع طرق تدريس غير تقليدية، وتغيير الشكل التقليدي لحجرة الدراسة.
٢. تقليل كثافة الفصل، والتأكيد على أهمية الأنشطة اللا صفية.
٣. التعليم بالتقنيات الحديثة، كجزء رئيس من العملية التعليمية.
٤. رفع مستوى أداء المعلمين.
٥. تفعيل متابعة أولياء الأمور، ورقابة أعضاء مجالس الأمناء، لسير العملية التعليمية.
٦. تجربة مدارس المجتمع، بالتعاون مع اليونيسيف، وقد بدأت منذ عام ١٩٩٢م، بأربعة مدارس فقط، وصلت الآن إلى ٣٥٢ مدرسة؛ ومن ثمار هذه التجربة: إنتاج كتب ومواد تعليمية مصاحبة على مستوى المدرسة– تمكين التلاميذ من التعامل بشكل أكثر فاعلية، مع المجتمع المحلي المحيط– التعليم الإيجابي النشيط، الذي يعتمد على المتعلم نفسه– تجربة مدارس الفصل الواحد، التي بدأت عام ١٩٩٣م.

وفي الأردن، ثمة اتجاه قوي نحو تطبيق مفهوم اللامركزية في التربية التعليم، من مظاهره إعادة توزيع المهام والواجبات والمسؤوليات، على ديريات التربية، وتفويض كثير من صلاحيات الوزير والأمين العام ال يري المديريات والإدارات، ومديري المدارس.

ومن التجارب العربية الرائدة، تجربة وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، من حيث إشراك مجالس الآباء والأمهات في إدارة المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها (المدرسة، والولاية، والمنطقة والوزارة) فقد قامت المناطق التعليمة بتنفيذ العديد من المشاريع والتجارب التربوية التي هدفت إلى شراكة المجتمع في إدارة

المؤسسات التعليمية ومنها: مشروع الهاتف التعليمي، مشروع القراءة للجميع، مشروع أيام التكافل الاجتماعي، مشروع يا أبي اهتم بي، مشروع طالب المهنة، مشروع ولاية بلا أمية، و مشروع الزيارات المسائية للمنازل.

أوجه الاستفادة من نماذج الشراكة:

١. وجود إطار تشريعي ومؤسسي واضح ومحكم على كافة المستويات الإدارية، فلكل مستوى إداري تشكيل واضح، وصلاحيات محددة، وأدوار ومهام متخصصة لجميع الأعضاء، وهذا بدوره يؤدي إلى التطوير المستمر لممارسات الإدارة التعليمية، وذلك بناء على المراعاة المستمرة لتغيير العوامل المؤثرة فيها على كافة المستويات، إلى جانب منع انتشار الفوضى في العملية التعليمية، والتداخل في الاختصاصات.

٢. تشكيل مجالس الإدارة التعليمية بالانتخاب، وبذلك يتم تمثيل الشعب، وتحقيق مشاركته في الإشراف على تنفيذ السياسة التعليمية، واتخاذ القرار بما يتفق ورغباته واهتماماته التعليمية، إلا أن هذا لا يمنع من اختيار بعض الأعضاء على أساس الخبرة والتخصص.

٣. تبنى الهياكل التنظيمية المسطحة على جميع المستويات الإدارية، يصل الحد الأدنى فيها إلى عدد كبير من الوحدات، وبذلك يقل خط طول الإشراف، ويختفي التسلسل الهرمي المعوق لمرونة سهولة العمل.

٤. اتباع أسلوب الإدارة بالمشاركة: فعلى المستوى القومي توجد لجان ومجالس استشارية مساعدة، ،على جميع المستويات الأخرى، وحتى المستوى المدرسي، لا ينفرد شخص واحد بصنع القرارات المتعلقة بالإدارة، ولكن تؤخذ القرارات بصفة جماعية، يشارك فيها جميع الأعضاء.

٥. فرض ضرائب محلية لتمويل التعليم: يشارك الأهالي في تمويل التعليم، وذلك عن طريق الضرائب المحلية التي تجمعها الوحدات المحلية لتمويل التعليم بها، وهذا لا يمنع هذه الوحدات من الحصول على موارد ماليةأخرى من جانب الوزارة

٦. تتدخل الدولة للحفاظ على تكافؤ الفرص التعليمية: للدولة دور مهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، مثل أن تقدم مساعدات مالية للولايات والمناطق الفقيرة، بل وقيادات تربوية، وتمنع أي تجاوز ضد الحرية التعليمية للأفراد.

٧. تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم: يعتبر التعليم مسؤولية قومية تخص المجتمع، ففي الولايات المتحدة تقدم منظمات عديدة لا تهدف للربح مساعدات جليلة للتعليم، ويشارك أعضاء من المجتمع ورجال الأعمال والأسر في الإدارة التعليمية، ويقدمون مساهمات مالية للمدارس، و هناك دور حيوي لبعض المنظمات الأهلية في مجال التعليم، وهناك دور هام لكل من المواطن الأعمال والآباء في الإدارة التعليمية، وفي تقديم مساهمات خاصة لتمويل المدارس.

٨. تعتبر المدرسة وحدة إدارية مستقلة: متمكنة من إدارة شؤونها، وتقوم بممارسة جميع العمليات الإدارية في نطاقها، وذلك في ظل تطبيق أسلوب الإدارة المتمركزة حول المدرسة.

٩. وجود معايير قومية للتعليم: تحدد مستويات الجودة التعليمية المطلوبة من المدارس، وتعمل على تعزيز تطوير المخرجات التعليمية للطلاب والمدارس، ويتم على أساسها رقابة أداء المدارس والاعتماد التربوي لها، والمحاسبية التعليمية للسلطات المسؤولة عن الإدارة التعليمية في كل من المستوى المحلي والمدرسي.

١٠. اتباع أسلوب الرقابة الخارجية والمحاسبية على المدارس، من قبل مراكز قومية، ومن قبل هيئة التفتيش على المعايير التعليمية.

١١. وجود شفافية حقيقية وتبني أسلوب الإدارة المفتوحة: فاتخاذ القرارات وتنفيذ المشروعات وتخصيص الموارد على جميع مستويات الإدارة التعليمية، يتم على أعين الناس، وحتى تقارير تقييم المدارس يتم نشرها عبر وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتطورة، لعرض معدلات أدائها أمام أفراد المجتمع (أبو عطيه، ٢٠٠٩، ١١٤-١١٧).

الشراكة المجتمعية في المملكة العربية السعودية ورؤية ٢٠٣٠:

مما يؤكد على أهمية الشراكة المجتمعية في التعليم، ما تضمنته رؤية المملكة العربية السعودية للتعليم مستقبليًا وحتى حلول العام ٢٠٣٠ العديد من أهداف تسعى المملكة لتحقيقها خلال هذه الفترة، وهي:

– توفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة.

– رفع جودة مخرجات التعليم.

– زيادة فاعلية البحث العلمي.

– تشجيع الإبداع والابتكار.

– تنمية الشراكة المجتمعية.

– الارتقاء بقدرات ومهارات منسوبي التعليم.

– أيضا سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

– تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.

– إتاحة الفرصة لإعادة تأهيل الطلبة والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.

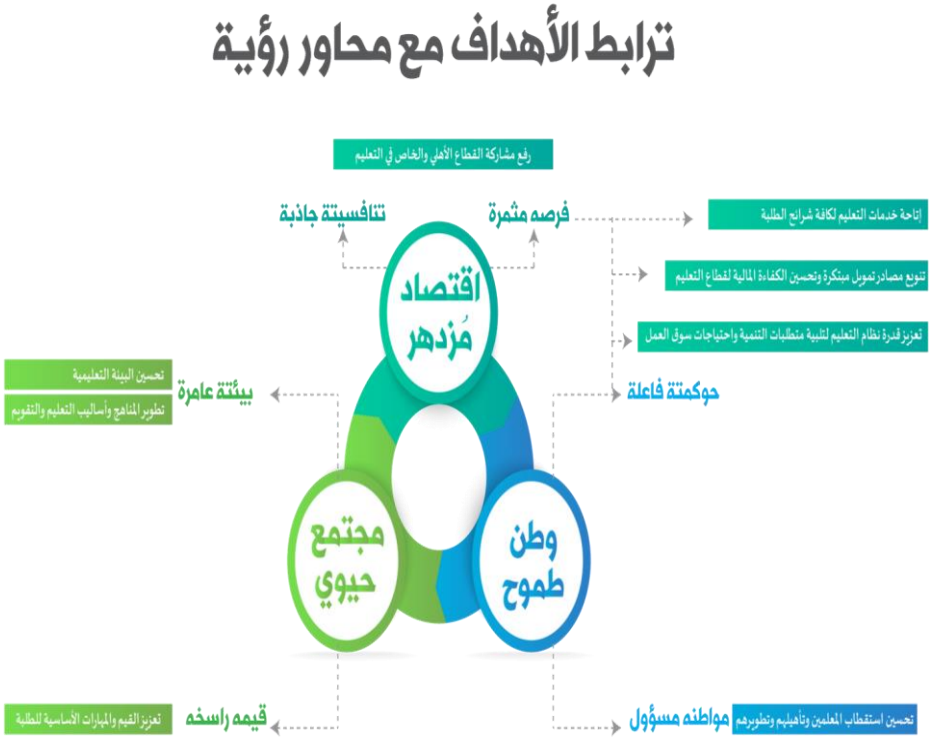

دور المنهج الرسمي في التصدي لمثل هذه القضية/ المشكلة؟

إن الهدف من طرح قضايا ومشكلات في المناهج المعاصرة؛ هو إيجاد حلول مقترحة لتطوير مناهج التعليم بما يتفق مع ثقافة التجديد والتغيير والابداع، وتنمية العقلية المتفتحة الناقدة والمبدعة، ومن منطلق قضية الشراكة المجتمعية تهدف الباحثة إلى التعرف على **دور المنهج في توظيف الشراكة المجتمعية في التعليم العام**؛ وذلك من خلال الآتي (حسين، ٢٠٠٧، ٢٢٧-٢٢٩؛ عبد الحميد، ٢٠٠٨، ٣٤؛ الرشيدي والعنزي والقصاص، ٢٠١٧، ١٧١-١٧٧):

أولًا: الأهداف:

١. تخريج طلاب قادرين على التفاعل مع متطلبات العصر من خلال بيئة تربوية فعالة من المجتمع للمجتمع.

٢. إتاحة تعليم متميز في ضوء الجودة الشاملة وفي ظل الشراكة المجتمعية.

٣. إعداد طلاب قادرين على استيعاب وتطبيق تكنولوجيا العصر والتعلم النشط وتوظيف ذلك لخدمة المجتمع.

٤. التعليم من أجل فهم الحياة والعالم؛ أن يرتبط التعليم بمحيطه المجتمعي وطنيا وعالميا.

٥. اكساب الطلاب المهارات اللازمة للحياة الاجتماعية.

٦. زيادة وعيهم باحتياجاتهم ومشكلاتهم التعليمية.

٧. تنمية قدراتهم على اختيار القيادات الصالحة التي تمثلهم وتعمل للمصلحة العامة.

٨. دعم القيم الإيجابية نحو الأسرة والمجتمع.

٩. الشراكة في صنع القرارات المجتمعية التي تؤثر في التعليم والحياة العامة.

١٠. تبادل الأفكار والخبرات بين المجتمع والمدرسة لتحقيق التطور والتنمية لكل منهما.

١١. الوعي بالمسارات المهنية الملبية لاحتياجات المجتمع وسوق العمل واختيارات المستقبل.

١٢. تحقيق عدالة الفرص التعليمية وتوفير مزيدا من الديمقراطية التربوية.

١٣. إحساس أفراد المجتمع بالملكية للمدارس والترابط والحساسية تجاه مطالب المدارس.

١٤. تشجيع وتنظيم عمل البحوث العلمية والاجتماعية والتربوية بما يخدم العملية التعليمية والتربوية.

١٥. توفير الفرص للآباء لتعلم واكتساب مهارات الشراكة الأبوية الفعالة داخل المدارس.

١٦. تشكيل لجان تختص ببحث قضايا التعليم ومشكلاته وأهدافه، وتحديد مدى إمكانية وكيفية المشاركة.

المحتوى:

١- تناول مشاكل المجتمع والحياة اليومية ومدى تأثيرها سلبا وإيجابا على السياسات التعليمية وكيفية التعامل معها وكيفية استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع والعالم.

٢- خلق توجهات إيجابية داعمة للتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الدوافع نحو المشاركة.

٣- التركيز على عملية التمكين للمشاركة وترسيخ الانتماء من خلال التطوع في الأعمال الوطنية والخيرية.

٤- عمل قاعدة بيانات محدثة عن هيئات ومؤسسات وأفراد المجتمع للاستفادة من الخبراء والمختصين في اعداد محتوى المناهج الدراسية.

٥- تنفيذ برامج تدريبية للمتطوعين للمشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ.

٦- التأكيد من خلال المحتوى والأنشطة على تدعيم كيان الأسرة والمجتمع.

٧- إكساب المتعلم مهارات الاتصال لتحقيق التماسك.

٨- تقديم الخبرات التي تعمل على تكوين اتجاهات صحيحة نحو الأسرة والمجتمع والمحافظة عليهما.

٩- تعريف كل فرد بواجباته نحو أسرته ومجتمعه.

١٠- اهتمام المناهج بحاجات المجتمع وسوق العمل.

١١- توفير منتج أكاديمي عالي الجودة، بناءً على رفع مستويات الإدراك بين أفراد المجتمع الخارجي حول قيمة وفائدة العملية التعليمية التربوية في الارتقاء بمستوى المجتمعات.

ثالثًا: الوسائل والأنشطة

١. مساعدة التلميذ على استخدام الأسلوب العلمي في التفكير حتى يستطيع مواجهة ما قد يعتريه من مشكلات في مجتمعه الذي يعيش فيه.

٢. الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة وتحديد التكنولوجيا المناسبة لتحقيق الأهداف التعليمية التي اشترك في تحديدها وتخطيطها وتنفيذها أفراد المجتمع من مختلف الشرائح الاجتماعية.

٣. توفير البرامج والموارد المساعدة التي تزيد من قدرة المدرسة على مواجهة تحديات العصر الحديث.

٤. مشاركة الطلبة في الندوات والمؤتمرات التي تقام في المجتمع.

٥. تفعيل أنشطة خدمة المجتمع التي تقدمها المدرسة كبرامج محو الأمية، والبرامج الالكترونية، والمساهمة في حل المشكلات المجتمعية.

٦. معاونة مؤسسات المجتمع من مراكز وقطاعات خاصة والجامعات ومراكز الأبحاث في رفع مستوى الخبرات للطلبة.

٧. توفير قنوات للاتصال والتواصل الفعال مع الآباء، ومؤسسات المجتمع.

٨. إشراك الآباء في أنشطة وبرامج المدرسة، وفي المعارض الفنية والثقافية التي تقيمها المدرسة.

٩. دعوة المختصين في المؤسسات الحكومية والأهلية لتثقيف الطلاب وتوعيتهم في مختلف الجوانب الصحية والثقافية والبيئية.

١٠. استثمار الطاقات والإمكانيات والموارد والتقنيات المتوافرة في المجتمع لتحسين مخرجات التعليم.

رابعًا: التقويم

١. تحسين جودة المنتج التعليمي بما يتفق مع المعايير العالمية والقومية للتعليم.

٢. مشاركة أولياء الأمور في تحديد مواعيد الامتحانات.

٣. مشاركة الآباء في القيام بالأدوار الإدارية والرقابية والتنظيمية للعملية التعليمية داخل المدارس.

٤. مشاركة الآباء في كتابة التقارير الدورية للتقييم الدوري المنتظم للطلاب والمدرسين والمناهج الدراسية والتنظيم المدرسي.

٥. تشكيل لجان متابعة وتقويم للمدارس، تهدف في عملها إلى التأكيد على الإيجابيات وتدارك السلبيات وتقديم حلول مناسبة للظروف المدرسية والمحلية، وتترفع في عملها عن السلطة واستغلال النفوذ وتصيد الأخطاء.

خامسًا: آليات تنفيذ الشراكة المجتمعية في التعليم العام

١. إنشاء مركز معلومات تربوي تكون مهمته نشر وبث أحدث البحوث والبرامج والسياسات والتطبيقات لكل المهتمين بالتعليم، خاصة وسائل الإعلام وشبكة المنظمات الأهلية.

٢. إنشاء إدارة في كل محافظة، تكون مهمتها تطوير استراتيجيات الدعم ومساندة الأفراد والمنظمات التي تعمل على ربط الأسر والمجتمع بالمدرسة.

٣. بناء شبكة من المنظمات على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والوطنية تشمل السياسيين والمعلمين والآباء، وأفراد المجتمع، لرفع الوعي القومي العام بعلاقات المدرسة بالأسرة والمجتمع.

٤. التدريب الكافي للمعلمين للعمل بكفاية مع الأسر.

٥. إصدار تشريعات تلزم بالشراكة الوالدية والأسرية.

٦. دمج الشراكة المجتمعية في برامج تعليم وإعداد المعلم في كليات التربية وغيرها من المعاهد التي تقوم بإعداد المعلم لكافة المراحل، فكما يدرس المعلم محتوى المادة وطرق التدريس فإنه في حاجة لدراسة مهارات التعامل مع الأسرة والمجتمع.

٧. تزويد واضعي السياسات والمجموعات المجتمعية باستراتيجيات وأدوات، الشراكة الأسرية والمجتمعية واختيار ما يصلح منها للبيئة.

٨. تفعيل قيم الشراكة المجتمعية والتطوع والديموقراطية وتقبل الرأي الآخر في المنهج.

٩. مشاركة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في عملية اعتماد المؤسسات لكي يتم تكملة إنشاء وكالة ضمان الجودة والاعتماد وتفعيل برامج التدريب.

١٠. إنشاء وحدات رسمية لها دور في تأكيد لا مركزية التعليم والشراكة المجتمعية وممارستها الفعلية في كل وزراة ومحافظة لتحقيق اللامركزية في كل جوانب الإدارة.

١١. توصيل قيم الشراكة للقيادات المحلية وغرس الثقة فيهم من خلال نشر مفهوم الشراكة بين أعضاء المجتمع.

١٢. تطبيق مفهوم اللامركزية والشراكة في مستوى المديريات التعليمية من خلال حثها على التخطيط وعمل المشروعات الهامة للمجتمعات والسماح لها بمراقبة عملية توزيع الميزانية.

١٣. إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم، وتشجيعها على تشكيل اتحاد حكومي بهدف التنسيق لجهود الشراكة التعليمية.

١٤. الاستعانة بالخبرات الإيجابية للمشاركة المجتمعية وتفعيل مشاركة الأفراد والجماعات والشراكة في عمليات التطوير.

تطوير المنهج وتعزيز دور المجتمع وفقا لما ذكره (الروقي٢٠١٤،١٢٨-١٣١)

١- مراجعة وثيقة سياسة التعليم في المملكة:

يجب إعداد سياسة تعليمية جديدة تكون محصورة في إطار زمني معين لأن السياسات تتغير وتتطور بتغير المجتمع والثقافة والأحوال المحلية والدولية، ويجب أن ترتكز على عدد من الأسس التي تعكس القيم الثقافية الأصيلة التي يتبناها المجتمع، مع مراعاة المتغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على القيم، وضرورة بيان الهدف من التعليم وهو إحداث التغير في عقلية الطالب، وتعزيز القدرات العقلية وتشجيعه على البحث والاطلاع والاستكشاف والتساؤل، وإكسابه المهارات العقلية واليدوية التي تجعله قادر على العمل المنتج بعد التخرج، وإكسابه مهارات التعلم مدى الحياة.

كما يجب التأكيد على أن التعليم مرتبط باحتياجات المجتمع، وضرورة ربط مناهج التعليم باحتياجات التنمية، ومتطلبات سوق العمل من المعارف والمهارات المتخصصة.

٢- تغيير دور وزارة التربية والتعليم:

نظام وزارة التربية نظام مركزي يمنح الإدارات العليا صلاحية مطلقة في وضع السياسات والخطط والمناهج والمقررات الدراسية، ويقوم بالإشراف على التنفيذ، وكما هو معلوم فإن مركزية الوزارة كانت مطلوبة في وقت مضى عندما كانت الحاجة ماسة إلى وصول التعليم إلى جميع أنحاء البلاد، لكن هذا الأسلوب لا يتيح فرصة للتطوير بل أنه يخنق الإبداع والمرونة والتطوير، ويهمش دور مؤسسات المجتمع في الشراكة في اتخاذ قرارات تعليمية تحقق متطلبات التنمية.

لذلك يجب التفكير بتحويل مهمة وزارة التربية والتعليم إلى وضع السياسات والخطط التطويرية، وتحويل كثير من المسئوليات إلى إدارات التعليم والمدارس وإعطاءها استقلالية إدارية ومالية مع إدخال مفهوم الشراكة المجتمعية في الإدارة والتخطيط، وإنشاء مجالس التعليم وفق نظام مقر من مجلس الوزراء والشورى في كل محافظة تشتمل على أولياء أمور وممثلين لمؤسسات المجتمع يكون له دور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم، ومن ضمنها وضع المنهج الدراسي الذي يحظى بقبول المستفيدين من المدرسة من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع، ويناسب كل بيئة محلية، ويحقق متطلبات التنمية ويتسق في النهاية مع سياسات وخطط الوزارة.

إن تحويل الوزارة إلى هيئة عليا لصياغة سياسات التعليم سيؤدي إلى تخليص الوزارة من كثير من الأعباء الإدارية فتتفرغ لوضع الخطط والبرامج النوعية للتطوير والتحديث، ومراقبة الجودة، وإطلاق المبادرات المحفزة والمساعدة على إطلاق روح المنافسة بين المناطق وبين المدارس لرفع كفاءة التعليم وتحقيق معدلات أفضل في الاختبارات الوطنية والدولية. وفي هذا الإطار تمنح كل إدارة تعليمية صلاحيات مالية وإدارية تامة بميزانيات مستقلة بحسب عدد الطلاب والمدارس، وتمنح إدارات

المدارس ومعلميها صلاحيات جديدة في اختيار المناهج التعليمية المناسبة وفق ضوابط الوزارة، وتطوير طرق التدريس، واعتماد وسائل القياس والتقويم والأنشطة الصفية واللاصفية.

٣- تكثيف الملتقيات بين الوزارة ومؤسسات المجتمع:

المدرسة وجدت لكي تحقق متطلبات المجتمع، ومن الملاحظ أن جميع مدخلات وعمليات النظام المدرسي يتم إقرارها من قبل وزارة التربية بمعزل تام عن المجتمع الذي تبقى وظيفته تلقي هذه المخرجات وفق الصورة التي يريدها النظام التعليمي لا ما يحتاجه المجتمع ويتفق مع متطلباته، لذلك تصبح الحاجة ماسة إلى تكثيف هذه الملتقيات، ودعوة مؤسسات المجتمع المختلفة للمشاركة فيها، وتقديم مالديه من أفكار ورؤى وأطروحات بما يعزز مفهوم الشراكة ويجعل المناهج الدراسية قادرة على الوفاء بحاجات ومتطلبات العمل في مؤسسات المجتمع المختلفة وبما يسهم في الوفاء متطلبات التنمية التي تسعى إلى تحقيقها الدولة.

٤- إنشاء قاعدة للخبراء والمتخصصين:

يوجد عدد من المعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين اللذين لديهم رغبة في الشراكة في إعداد المناهج الدراسية لكن يفتقدون إلى تواصل الوزارة معهم، وعدم وجود قناة تواصل فعالة، وغياب الحافز المناسب، ويمكن أن تسهم مثل هذه الملتقيات في رصد عدد من المتخصصين والمهتمين في هذا الجانب، والإفادة منهم في عمليات تطوير المنهج الدراسي مستقبلاً لأنهم الأقدر على نقد المناهج الدراسية من خلال تدريسها في الميدان التربوي.

كما أن الملتقيات فرصة للإطلاع على معرفة الخبراء والمتخصصين في المؤسسات الأخرى للإفادة من خبراتهم في عملية تطوير المناهج.

٥- إشراك ولي الأمر في مسؤوليات التعليم:

تعتبر مشاركة ولي الأمر في دعم الأبناء وتوجيههم لمزيد من التحصيل العلمي وتحمل المسؤولية، وكذلك متابعة المدارس ومحاسبتها لحثها على بذل مزيد من

الجهد لتطوير ممارساتها التعليمية أمر مهم في كثير من الدول حيث يمثل ولي الأمر شريك رئيسي في عملية التعليم.

ولا يزال دور ولي الأمر محدود التأثير من حيث إشراكه في المتابعة ووضع السياسات والمناهج الدراسية، واختيار المعلمين، ويمكن أن نعزو ذلك إلى أن النظام التعليمي لدينا لا يمكن ولي الأمر من أداء هذا الدور، فمجالس الآباء الموجودة في المدارس غير فعالة، ولا يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المدارس، وتقديم مقترحات لتطوير الأداء بسبب غياب السياسات المنظمة لعملها، وعدم وجود آليات لتعزيز الشراكة بين البيت والمدارس، وافتقاد روح المشاركة، وتعتبر مبادرة وزارة التربية من خلال فكرة ملتقى المناهج مبادرة طموحه لإشراك ولي الأمر في خيارات تعليم أولاده يجب استغلالها بالحد الأدنى لكن تحتاج إلى مزيد من الخطوات الهامة من قبل وزارة التربية والتعليم مثل نشر ثقافة المشاركة، وإيجاد آليات فعالة للمشاركة، وإشراك ولي الأمر في البنية التنظيمية من خلال مجالس التعليم لكل محافظة.

٦- إسناد مهمة تطوير الكتب والمقررات المدرسية إلى دور نشر متخصصة:

تبذل الدولة جهود كبيرة في تأليف الكتب المدرسية، وإخراجها، وتستهلك أموالاً طائلة بسبب كلفة الطباعة المرتفعة لتوزيعها مجاناً على الطلاب، لكن مازالت معظم هذه المقررات متواضعة بسبب هيمنة الوزارة على التأليف والإخراج والإيضاح، فهي تكلف متخصصين بتأليف هذه الكتب ضمن بيروقراطية الوزارة التي تحصر التأليف في عدد محدد بينما لا يجد المجتمع دوراً للمشاركة في التأليف، كما أن إخراج هذه الكتب يخضع لرؤية فئة محدودة، وفي النهاية تخرج هذه المقررات التي تمثل رؤية هؤلاء وهي تفتقد إلى التجديد والإبداع وعدم ملاءمتها للطالب وولي أمره، وحتى المعلم الذي يقوم بتدريسها.

إن وزارة التربية مطالبة بإسناد تأليف هذه المقررات وطباعتها وفق السياسة التعليمية إلى دور النشر المتخصصة، وفتح المجال للتنافس بين هذه الدور لتقديم

مقررات دراسية تمتع بمحتوى ذا جودة عالية، وتنظيم مناسب، وأنشطة إثرائية، حيث ستعمل دور النشر على التنافس فيما بينها لتقديم الأفضل والأنسب للطالب، كما أنها سوف تسعى إلى إشراك المجتمع من خلال الاستعانة بالمتخصصين في مجال التربية والتعليم من أولياء الأمور والمعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات لوضع مقررات تتميز بجودة المحتوى والإخراج والطباعة، والعمل بين فترة وأخرى على رصد ردود المجتمع حولها وتطويرها.

خاتمـــة:

إن الشراكة ليست هدفا مطلوبا لذاته بقدر ما هي وسيلة من الوسائل التي تستخدم لتحقيق غايات مشتركة، مع مراعاة ما يطرحه ذلك من صعوبات وتحديات ثقافة المجتمع التي اعتادت على التسلسل والبيروقراطية، والواقع أن المجتمعات البشرية في محاولات دائمة لتحقيق طموحات التنمية والتطوير والتميز، ومن ثم، فهي تبحث عن استراتيجيات وآليات جديدة في كل المجالات، وبشكل خاص في قطاع التربية الذي يعتبر أساس كل تنمية وتطوير اجتماعي واقتصادي.

وإذا كانت الشراكة جهدا من التعاون الجماعي يفيد كافة القطاعات التنموية، فإن حاجة قطاع التربية والتعليم إليها أشد وأقوى، فهي ركيزة أساسية لدعمه وتحسين خدماته، وتطوير مؤسساته، وزيادة فاعليته عن طريق عقد الشراكات الفعالة والمثمرة مع قطاعات المجتمع، حتى يستطيع إشباع الحاجات الجديدة للطلاب والمجتمع؛ وهذا ما يستدعي معالجة صحيحة من خلال آليات تفعيل الشراكة، لتحقيق الانفتاح الإيجابي لمؤسسات التربية والتعليم على محيطها الاجتماعي، كما يستدعي تأكيد دور الدولة على التزامها تجاه المواطنين، والنظر إلى التعليم بوصفه مشروع قومي تنموي يجب أن يشمل الجميع وليس مجرد خدمة يجب تأديتها بأي شكل.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- مجمع اللغة العربية(٢٠١١)المعجم الوسيط ط٢،القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- مجمع اللغةالعربية(٢٠١١)المعجم الوسيط. ط٢، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

ثانيا: المراجع العربية :

- ابن المنظور ، محمد بن مكرم.(١٩٩٤). *لسان العرب* ، بيروت: دار صادر.
- أبو عطيه، عاصم أحمد.(٢٠٠٩).*تطبيق اللامركزية في إدارة التعليم قبل الجامعي*. كفر الشيخ: العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- توفيق، عصام وفتحي، سحر وعبد المنعم، عبير.(٢٠٠٨). المشكلات الاجتماعية المعاصرة. دار الفكر، سوريا.
- جودة، سويلم.(٢٠٠٤). *الاستراتيجية التعليمية والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع في مصر*، القاهرة: بحث مقدم إلي مؤتمر الشراكة والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدولي النامية
- حسن، رشا محمد (٢٠١١ م): تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل بعض المشكلات المدرسية بمحافظة حلوان، *مجلة مستقبل التربية العربية*، م١٨.
- حسين، سلامة عبد العظيم. (٢٠٠٧). *المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الرشيدي، عبد الونيس محمد والعنزي، نشمي حسين والقصاص، ياسر عبد الفتاح. (٢٠١٧). المشاركة المجتمعية رؤية من منظور الشراكة بين المؤسسات التعليمة والمجتمع المحلي. ط١. الرياض: مكتبة الرشد ناشرون.
- الروقي، مطلق بن مقعد. (٢٠١٤). تصور مقترح لتعزيز مشاركة المجتمع في تطوير المناهج الدراسية. عالم التربية، س١٥، ع٤٨ ، ٩٣ – ١٣٢.

- الزكي، أحمد عبد الفتاح (١٤٣١ هـ): تطوير الشراكة بين الاسرة والمدرسة، ورقة عمل مقدمة للقاء السنوي الخامس عشر للجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية: رؤى ونماذج ومتطلبات.
- شحاتة، حسن والنجار، زينب (٢٠٠٣). معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، جمهورية مصر العربية.
- الشخيبي، علي السيد. المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات. ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، آفاق الاصلاح التربوي في مصر. ٢-٣ أكتوبر ٢٠٠٤م.
- الشريف، دعاء حمدي (٢٠١٦). مجالات الشراكة التربوية الفاعلة في ضوء توجهات الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م – ٢٠٣٠م: تصور مقترح. دراسات تربوية وإجتماعية، مج٢٢، ع١ ، ٤٤٣ – ٤٩٢.
- شورة، أحمد حمدي (٢٠٠٧): دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم في ضوء لا مركزية التعليم، دراسة مطبقة على مجلس الأمناء بقنا، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، مصر، ص١٠٠٤– ١٠٧٩
- طه، سعيد ومرسي، سعيد(٢٠٠٥) الشراكة التربوية بين الأسرة والمدرسة" مدخل جديد لتطوير التعليم الابتدائي"مجلة كليةالتربية بالزقازيق،ع٥١، سبتمبر.
- طه، عبد القادر ٢٠١٠، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي. دار الزهراء، السعودية
- عبد الحميد، إلهام.(٢٠٠٨). قضايا معاصرة في المناهج التعليمية. ط ١، القاهرة: مركز المحروسة للنشر.
- العتوم، عدنان وعلاونة، شفيق والجراح، عبدالناصر وأبو غزال، معاوية.(٢٠١٥). علم النفس التربوي النظرية والتطبيق. ط٦. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- العجمي، محمد حسين (٢٠٠٧): التربية وقضايا العصر، الدار العالمية للنشر والتوزيع. القاهرة.
- العساف، صالح بن حمد (٢٠١٢) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ط١، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- فهمي، محمد سيد. (٢٠١٣) المدرسة المعاصرة والمجتمع. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- المسيري، نوال علي ، وأشرف،عواطف أسعد(٢٠١١) المشكلات الاجتماعية والقضايا المجتمعية. الرياض: مكتبة الرشد.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Brown، Deborah M.: in partnership With the World A profile of the international city community Management Association New York 2003)